

آراء النحاة في (إذن، إذا)

قسم اللغة العربية-كلية التربية – جامعة دنقلا

أ. د. الزهور حسن الماهل محمد

المستخلص:

تتناولت الدراسة آراء النحاة في (إذن، إذا)، بهدف معرفة أصلها ومعناها ورسمها الكتابي. اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي في جمع آراء النحاة فيها ثم تحليلها بغرض توضيح هذه الآراء. خرجت الدراسة بالعديد من النتائج، أهمها: تعددت آراء النحاة وتباينت في أصل (إذن) فبعضهم يرى أنها حرف مركب من "إذ، أن"، وبعضهم يرى أنها كلمة واحدة "بسيطة"، ثلاثية الحروف الهجائية، وآخرون يرون أنها اسم، وبعضهم يرى أنها ظرف. تفيد "إذن" الجواب والجزاء عند بعض النحاة، وبعضهم يرى أنها تفيد الجواب إن كانت عاملة، وآخرون يرون أن معناها الجواب والجزاء ولا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور. تأتي "إذن" مع المضارع وقد تتقدم وتتوسط وتتأخر. عدها بعض النحاة من نواصب الفعل المضارع بثلاثة شروط: أن تصدر الكلام، أن يدل الفعل على الاستقبال، أن لا يفصل بينها والفعل فاصل إلا القسم أو لا الناهية، ويجوز بعضهم الفصل بالظرف، وبعضهم يجوز الفصل بمعمول الفعل، وآخرون يجوزوا الفصل بالنداء والدعاء، وبعضهم يرى الناصب له "أن" سواء أكانت مظهرة أو مضمرة، وبعضهم ربط عملها بدلالاتها على جواب حقيقي بعدها، أو ما هو بمنزلة الجواب. ترسم (إذن) بـ"الألف" عند الوقف عليها، و حجة من قال بهذا أنها رسمت في المصاحف بالألف، ولأنها مشبهة بالأسماء المنقوصة في عدد حروفها، وآخرون يشترط كتابتها بالألف إذا ألغيت عن العمل وحجتهم؛ لضعفها وللتفريق بينها و"إذا". ترسم بالنون، لأن النون فيها أصليّة كنون (عَنْ) و (مَنْ) و (أَنْ) لا تنون، وأن ما يُوقف عَلَيْه من غير تغيير يُكتب على صورته، وبعضهم يشترط في كتابتها بالنون إذا عملت النصب في المضارع. وكذلك للتفريق بينها و"إذا"، ويرى آخرون أنها إن وُصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أم لم تعمل، كسائر الحروف. توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات النحوية في حروف المعاني العاملة لتوضيح دلالاتها وأحكام عملها فيما بعدها.

الكلمات المفتاحية: إذن الرسم الكتابي الوظيفة اللغوية لتونين

The Grammarians Opinions on so and Consequently

Prof . ALzohoor Hassan ALmahel Mohamed

Abstrac :

This study investigates the opinions of grammarians in) Izan and Iza (so meaning and written drawing .The researcher followed the descriptive origin,know its as to- analytical inductive methodd in collecting the opinions of grammarians and then analyzing them in order to clarify these opinions .The study came out with many

findings ,that stated the opinions of grammarians varied and differed in the origin of Izan)so ,(some of them see that it is a compound preposition from) iz (added to) an , (while some of them see that it is one” simple “word ,with three letters of the alphabet ,and others see that it is a noun ,and some think that it is an adverb .implies the condition and the answer ,according to some grammarians ,and some of them believe that it means the answer if it is function , and others think that its meaning is the condition and the answer ,when it is only accompanied by a sentence that is the answer of a mentioned condition. Izan comes with the present tense and may be front , middle ,or back position .Some grammarians considered it from the positions of the verb present with three conditions :that it precedes the speech ,that the verb indicates the reception ,that no separation between it and the verb separates it except for oath or La alnahia) not forbidding ,(and some of them allow the separation by adverb,some grammarians allow the separation by the action of the verb,and others allow the separation by Alnida) calling (and Duaa.Other grammarians provided that whether it is manifest or implicit ,and some of them linked its action to its indication of a real answer after it ,or what is in the status of an answer .It is written)permission (with a” alif “when endowing it ,and the argument of those who say this is that it was drawn in the Qur‘an with alif and because it is similar to names that are incomplete in the number of its letters, and others stipulate that it be written in a alif ,if it is canceled from work and their argument ;for its weakness and to differentiate between it and Iza“if.“It is drawn with the nun ,because the nun in it is original, such as” noun) “about) ,(from (and) that (do not intend ,and that what is suspended on it without change is written in its form ,and some of them stipulate that it be written in the nun if you make the accusative in the present tense .Likewise ,to distinguish between it and Iza”if,“ and others believe that if it is connected in speech ,it is written with a noun ,whether it works or not ,like all other prepositions .The study recommends conducting further grammatical studies in the working prepositions of meanings to clarify their implications and the rules of their function after that.

Key words: consequently – grapheme – linguistic function - format

المقدمة:

إن اللغة العربية لغة مليئة بالقواعد النحوية التي تحتاج إلى توضيح وبيان، لذا اعتنى عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ بدراسة النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ عَامَّةً، وأدواتِ الْمَعَانِي خَاصَّةً، متتبعين أحوالها فدرسوها من مُخْتَلَفِ جَوَانِبِهَا: أَصْلَهَا، عَمَلَهَا وَشُرُوطَهَا، إِهْمَالَهَا، زِيَادَتَهَا، حَذْفَهَا، أَقْسَامَهَا، مَعَانِيَهَا، لُغَاتِهَا، اسْمِيَّتَهَا، حَرْفِيَّتَهَا، اتِّصَالَهَا بِغَيْرِهَا، بَسَاطَتَهَا أَوْ تَرَكِيبَهَا... فنجد بعض النُّحَاةِ درسوها ضمن أَبْوَابِ النَّحْوِ ومباحثه ومسائله، من هولاء: (سَيَبَوَيْهِ، الْكِتَابُ / الْمَبْرَدُ، الْمُقْتَضِبُ / الْفَرَاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ / ابْنُ السَّرَاجِ، الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ / الرَّجَاجِيُّ، الْجُمْلُ / الْعَضْدِيُّ، الْإِيضَاحُ / الْفَارِسِيُّ، كِتَابُ الْمَسَائِلِ / ابْنُ جُنَيْ، اللَّعْمُ / الزَّمخَشَرِيُّ، الْمِفْصَلُ / ابْنُ الْحَاجِبِ، الْكَافِيَّةُ // ابْنُ مَالِكٍ، التَّسْهِيلُ) وبعضهم درسها دراسة مُسْتَقْلَلَةً، وخصص لها كتباً تناولتها بالدراسة وَالِاسْتِقْصَاءَ من مُخْتَلَفِ جَوَانِبِهَا، من هولاء: (الزجاجي، كتاب اللامات / أحمد بن فارس، مقالة كلاً / أبو جعفر الطبري، رسالة كلاً في الكلام والقرآن / وابن هشام الأنصاري، المباحث المرصية المتعلقة بمن الشريطة / عثمان النجدي، رسالة «أي المشددة»).
تخصّ الباحثة «إِذْنَ» في هذه الدراسة وتتناولها بالوصف والتحليل من حيث (الأصل والمعنى، العمل وشروطه، والرسم الكتابي) مع بيان الفرق بينها و«إِذَا» وتوضيح آراء النحاة فيها.

سبب اختيار الموضوع:

اختلف النحويون في أصل (إِذْنَ)، فبعضهم يرى أنها حرفٌ، وآخرون على أنها اسمٌ ظرفيٌّ، كما أنهم اختلفوا في إعمالها وإهمالها، كذلك نجد ضوابط رسمها الكتابي تختلط لدى كثير من مستخدمي اللغة العربية، هل تكتب بالنون أم بالتنونين؟ فالكلمتين (إِذْنَ، إِذَا) متشابهتين في النطق لكنهما مختلفتين في الرسم الكتابي، ولكل واحدة منهما ضوابطها الخاصة بها عند كتابتها التي تستوجب معرفتها؛ فكان هذا من دوافع دراسة هذا الموضوع الذي عمدت الباحثة فيه لبيان أصل (إِذْنَ) ومعناها، وشروط عملها، وبيان الفرق بينها و«إِذَا» في الرسم الكتابي وتوضيح آراء النحاة فيه، وعرض أمثلة لذلك من القرآن والأحاديث النبوية والشعر العربي.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن حروف المعاني واحدة من قواعد اللغة العربية التي لها ضوابط تحدد استخدامها في الجملة، وأن (إِذْنَ) من أدوات المعاني التي لها وظيفة في الجملة؛ ولها تأثير عليها، وأنها تكتب بطريقتين مختلفتين وفقاً لضوابط معينة، وأن كثيراً من مستخدمي اللغة العربية في حاجة ماسة لمعرفة هذا الضوابط .

أهداف الدراسة: تتمثل في:

- توضيح أحوال (إِذْنَ، إِذَا) من مُخْتَلَفِ جَوَانِبِهَا.
- بيان آراء النحاة في الأداة (إِذْنَ، إِذَا).
- توضيح الفرق بين (إِذْنَ، إِذَا) في الرسم الكتابي.
- توضيح إن كان الخلاف في كتابة (إِذْنَ، إِذَا) خلافاً في الرسم الكتابي فقط.

مشكلة الدراسة:

تعددت آراء النحاة وتباينت في وظيفة الأداة (إذن) فبعضهم يرى أنها ناصبة للفعل المضارع وبعضهم يرى أنها غير ناصبة، كما أن المتتبع لاستخدامها في الكلام يجدها أحياناً تكتب (إذن) وأخرى (إذاً) ويصعب عليه تحديد أيهما الأصح، لذا ستحاول هذه الدراسة الوقوف على آراء النحاة في الأداة (إذن) من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:-

- هل الأداة (إذن) حرف أم اسم؟
- ما عمل (إذن) في الجملة وما شروطه؟
- هل هناك فرق بين (إذن، إذاً) من حيث الوظيفة اللغوية؟
- متى تكتب (إذن) بالتثنية (إذاً)؟

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الإستقرائي الوصفي التحليلي في الدراسة؛ فبيّنت الأداة (إذن) من وجوهها المختلفة، ثم ذكرت آراء النحاة التي وردت فيها، موضحة اسمية كانت أم حرفية، عاملة كانت أم مهملة، مبيّنة شروط عملها، معتمدة في ذلك على عرض نماذج مما ورد في القرآن الكريم، و الشعر العربي وكتب النحو ومصادره الأساسية.

تعدّ (إذن) من أدوات المعاني المهمة في الكلام، فقد تعددت آراء النحاة فيها وتناولوها من جوانبها المختلفة. في هذه الدراسة حاولت الباحثة التطرق لأصلها ومعناها، وعملها وشروطه، ورسمها الكتابي وذلك في ضوء آراء النحويين و اللغويين.

أولاً: أصل "إذن" ومعناها:

تعددت آراء النحاة وتباينت في أصل (إذن) فمنهم من يرى أنها حرف، وآخرون يرون انها اسم، كما يرى بعضهم أنها بسيطة والبعض الآخر يرى أنها مركبة. يتضح من قول سيويوه "اعلم أنّ إذن كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم اذا كانت مبتدأة، وذلك قولك إذن أجيئك وإذن أتيتك"⁽¹⁾، أنها تفيّد الجواب والجزاء، أما عن أصلها فلم يتطرق إليه في كتابه، كما أنه لم يشر إلى رأي الخليل فيها، خاصة وهو الجامع لأرائه في كتابه، ولكننا نجد إبان حيان قد أشار إلى رأي الخليل بقوله: "وذهب الخليل فيما حكى عنه غير سيويوه إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن)، وغلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال، وحذفت والتزم هذا النقل، فإذا قال: أزورك، فقلت: إذا أزورك، فكأنك قلت: حينئذ زيارتي واقعة، ولا يتكلم به"⁽²⁾، فما ذكره أبو حيان يوضح أن (إذن) عند الخليل حرف مركب، أما الفراء فيقول في معناها: "وإذا رأيت في جواب إذن اللام فقد أضمرت لها (لأئن) أو يمينا أو (لو) و يقول في الآية: ﴿وَلَيْنَ أَطْعَمَهُمْ بَشَرًا مِّثْلَهُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ﴾ المؤمنون: ٣٤، إن مجيء اللام بعد: «إذا» يقتضي وجود: «لو» قبها مقدرة، كما أنها تأتي ظاهرة كقوله تعالى ﴿إِذَا لَأَذْفَنُكَ ضَعْفَ الْحَيَوةِ وَضَعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا يَجِدُكَ عَلَيْهَا نَصِيرًا﴾ الإسراء: ٧٥⁽³⁾، وترى الباحثة في قوله "وإذا رأيت في جواب إذن" إشارة إلى أنها تفيّد الجواب، ويشترط في جوابها اللام مقدرة أو ظاهرة. وعند الفارسي انها تفيّد

الجواب إن كانت عاملة "وإذن تعمل في الفعل إذا كانت جواباً" (4)، وقد أشار أبو حيان إلى رأي الفارسي في قول سيبويه، قائلاً: "و(إذن) قال سيبويه معناها الجواب، والجزاء، فحمل هذا الكلام الأستاذ أبو علي على ظاهره، وتكلف في كل مكان وقعت فيه أنها جواب وجزاء، وفهمه الفارسي على أنه تارة يكون للجواب فقط، نحو: أن يقول لك القائل: أحبك فتقول: إذن أظنك صادقاً، فلا يتصور هنا الجزاء، وتقديره: إذا أحببتني أظنك صادقاً، وتارة تكون للجواب، والجزاء وهو الأكثر فيها نحو أن يقول: أزورك، فتقول: إذن أكرمك، التقدير: إن ترزني أكرمك فهذا جواب وجزاء لقوله: أزورك." (5)، ويقول ابن مالك: إذن حرف معناه الجواب والجزاء، فلا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذکور، كقولهم: إن تأتني إذن آتك، أو مقدر بيان، إلا فيما بعدها اللام، (6).

ذكر ابن هشام أنها عند "الْجُمُهورِ هِيَ حَرْفٌ وَقِيلَ اسْمٌ وَالْأَصْلُ فِي إِذْنِ أَكْرَمَكَ إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ ثُمَّ حَذَفَتِ الْجُمْلَةَ وَعَوِضَ التَّنْوِينُ عَنْهَا وَأَضْمَرْتَ أَنْ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بَسِيطَةٌ لَا مَرْكَبَةٌ مِنْ إِذْ وَأَنْ... . وَفِي مَعْنَاهَا قَالَ سِيبَوِيَّةٌ مَعْنَاهَا الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ فَقَالَ الشُّلُوبِينُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي الْأَكْثَرِ وَقَدْ تَمَحَّضَ لِلْجَوَابِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُقَالُ لَكَ أَحْبَبْتُكَ فَتَقُولُ إِذْنِ أَظْنُكَ صَادِقًا إِذْ لَا مَجَازَاةَ هُنَا ضَرُورَةٌ وَالْأَكْثَرُ أَنَّ تَكُونُ جَوَابًا لـ (إِنْ أَوْ لَوْ) ظَاهِرَتَيْنِ أَوْ مَقْدَرَتَيْنِ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ: كَثِيرٌ عَزَةٌ:

(لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ مِثْلَهَا ... وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا) (7).

وَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ:

(لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبْلِي ... بَنُو اللَّقِيظَةِ مِنْ ذَهَلِ بْنِ شَيْبَانَ)

(إِذْنٌ لِقَامِ بَنَصْرِي مَعْشَرَ خَشَنٍ ... عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ دُو لَوْتَةَ لَانَا) (8).

فَقَوْلُهُ إِذْنٌ لِقَامِ بَنَصْرِي بَدَلٌ مِنْ لَمْ تَسْتَبِحْ وَبَدَلَ الْجَوَابِ جَوَابُ وَالثَّانِي نَحْوُ أَنْ يُقَالَ أَتَيْتُكَ فَتَقُولُ إِذْنٌ أَكْرَمَكَ أَيِ إِنْ أَتَيْتَنِي إِذْنٌ أَكْرَمَكَ ﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُمْ بَشْرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ﴾ الْمُؤْمِنُونَ: 34 المؤمنون، وكان التقدير: لو كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ (9) فَقَدْ جَمَعَ مَا قَالَهُ جَمْهُورُ النُّحَاةِ فِي أَصْلِهَا وَمَعْنَاهَا، فِيرَى رَأْيَ الْفِرَاءِ بِأَنَّهَا بَسِيطَةٌ تَأْتِي لِلْجَوَابِ، لـ، إِنْ، لَوْ، فِي الْأَكْثَرِ، كَمَا تَأْتِي لِلْجَزَاءِ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ لِذَلِكَ بِالْقِرَانِ الْكَرِيمِ وَالشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ.

جمع أبو حيان آراء جمهور النحاة في أصلها قائلاً: "وذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وبعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف، وهو (إذ) أحقه التنوين، ونقل إلى الجزائية، فبقى منه معنى الربط والسبب، وأصلها: إذا جئتني أكرمك، حذف ما تضاف إليه إذا، و عوض منها التنوين كما عوضوا في حينئذ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين." (10)، فقد وضح أنها عند جمهور النحاة حرف بسيط، وعند بعض الكوفيين فهي اسم ظرف، وفي دلالتها يقول: "قال بعض أصحابنا: (إذاً) وإن دلت على أن ما بعدها مسبب على ما قبلها على وجهين: أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط، والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها في ثاني حال، فإذا قلت أزورك فقلت: إذن أزورك، وإنما أردت أن تجعل فعله شرطاً لفعلك، وإنشاء السببية في ثاني الحال من ضرورته أنها تكون في الجواب، وبالفعلية، وفي زمان مستقبل، والوجه الثاني: أن تكون مؤكدة جواب ارتبط بمتقدم، أو منبهة على

مسبب حصل في الحال نحو: إن أتيتني إذا أتك، ووالله إذن أفعل، وإذن أظنك صادقًا، تقوله لمن حدثك، فلو حذف إذن فهم الربط، وإذا كان بهذا المعنى، ففي دخولها على الجملة الصريحة نظر نحو: إن يقيم زيدًا إذن عمرو قائم، قال: والظاهر الجواز.⁽¹¹⁾ وهي عند المرادي حرف، يقول: «إذن» حرف ينصب الفعل المضارع.⁽¹²⁾

فصل السيوطي آراء النحاة في أصلها ومعناها قائلا: «اختلف النحويون في حَقِيقَةِ (إذن) فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ بَسِيطٌ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ ظَرْفٌ وَأَصْلُهَا إِذُ الظَّرْفِيَّةُ لِحَقِّهَا التَّنْوِينِ عَوْضًا مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا وَنَقَلَتْ إِلَى الْجَزَائِيَّةِ فَبَقِيَ فِيهَا مَعْنَى الرَّبْطِ وَالسَّبَبِ، وَلِهَذَا قَالَ سَبِيوِيَّةٌ: مَعْنَاهَا الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ، فَقَالَ الشُّلُوبِيْنَ دَائِمًا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ غَالِبًا فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ أَزُورُكَ إِذْنُ أَكْرَمَكَ فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ إِكْرَامَهُ جَزَاءَ زِيَارَتِهِ أَيْ إِنْ تَزَرَّنِي أَكْرَمْتِكَ قَالَ وَقَدْ تَمَحَّضَ لِلْجَوَابِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ أَحْبَبْتُكَ إِذْنُ أَصْدَقْتُكَ إِذْ لَا مَجَازَاةَ هُنَا، وَالشُّلُوبِيْنَ يَتَكَلَّفُ فِي جَعْلِ مِثْلِ هَذَا جَزَاءً أَيْ إِنْ كُنْتَ قُلْتَ ذَلِكَ حَقِيقَةً صَدَقْتُكَ، وَذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ تَرْكَبُ مِنَ (إِذْ) وَ (أَنْ) وَغَلَبَ عَلَيْهَا حُكْمُ الْحَرْفِيَّةِ وَنَقَلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الدَّالِّ ثُمَّ حَذَفَتْ وَالتَّرْتِيبُ هَذَا التَّنْفِيلُ فَكَانَ الْمَعْنَى إِذَا قَالَ الْقَائِلُ أَزُورُكَ فَقُلْتَ إِذْنُ أَنْ أَكْرَمَكَ قُلْتَ حِينَئِذٍ زِيَارَتِي وَاقِعَةٌ وَلَا يَتَكَلَّمُ بِهِدَا، وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ الرَّنْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنَ (إِذَا) وَ (أَنْ) لِأَنَّهَا تُعْطِي مَا تُعْطِي كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا »⁽¹³⁾.

مما سبق يتضح لنا أن أغلب النحاة على أن (إذن) حرف مركب يفيد الجواب والجزاء، كما أنها اسم ظرف عند بعضهم.

يقول رضي الدين في أصل (إذن)، «الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله إذ» حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدا إلى لفظ «إذ» الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما يقول لك شخص مثلا: «أنا أزورك»، فتقول: «إذن أكرمك»، أي: «إذ تزورني أكرمك»، أي: وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه؛ لأنه وضع في الأصل لأزم الإضافة، فهو كـ «كل وبعض»، إلا أنهما معربان و«إذ» مبني... وإذا جاز لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي: الواو، والفاء، وأو، وحسني، فهلا جاز إضمارها بعد الاسم وإنما لم يجز إظهار «أن» بعد «إذن» لاستيشاعهم للتلفظ بها بعدها... وقلب نونها في الوقت ألفا يرجح جانب اسميتها»⁽¹⁴⁾. فهو يرى أن أصلها (إذ) وقد وضع في الأصل لأزم للإضافة، وأنه بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وأضيف إلى جملة حذفت وعوض التنوين عنها حتى يكون صالحا للأزمنة الثلاثة فإنه يرجح اسميتها.

يرى عباس حسن أنها حرف حيث قال في إعراب المضارع: «فإن سبقه ناصب وجب نصبه، أو جازم وجب جزمه، وهذا الباب معقود للكلام على الأدوات التي تنصبه، وكلها حروف،

وهي: "أن، لن، إذن، كي، لام الجحود، أو، حتى، فاء السببية، و واو المعية". فهذه تسعة. وزاد بعض النحاة حرفين؛ هما: "لام التعليل"، و"ثم"؛⁽¹⁵⁾، فهو يرى أنها كلمة واحدة "بسيطة"، ثلاثية الحروف الهجائية، وليست مركبة من كلمتين، هما: "إذ" و"أن"، ولا من غيرها مما يتوهمه القائلون بتكبيها، وبأنها تحولت من أصلها المركب إلى أصلها الحالي⁽¹⁶⁾، وفي معناها يقول: أن معناها "يدل على أمرين هما: "الجواب" -وهذا يلزمها دائماً في كل استعمالاتها- "والجزء"، وهذا يلزمها في الأغلب. والمراد من دلالتها على الجواب: وقوعها في كلام يكون مترتباً على كلام قبله، ترتب الجواب على السؤال؛ سواء أكان الكلام السابق مشتملاً على استفهام مذكور، أم غير مشتمل عليه، ولا فرق في وقوعها دالة على الجواب بين أن تكون أول جملتها، ووسطها، وآخرها... والمراد من أنها للجزاء -غالباً- دلالتها على أن الجملة التي تحتويها تكون في الغالب مسببة عما قبلها، وتعد أثراً من آثاره؛ توجد بوجوده، وترتبط به عادة، وإنما كانت دلالتها على "الجزاء" غالبية؛ لأنها -أحياناً قليلة- لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه، فتتمحض للجواب وحده، كأن يقول الشرك لشريكه: أنا أحبك. فيجيب: إذا أظنك صادقاً؛ لأن الصدق لا يصلح هنا جزءاً مناسباً للمحبة، وأيضاً فهذا الظن حالي الزمن، والجزاء"⁽¹⁷⁾. فهي عنده تفيد الجواب إذا كان الكلام بعدها مترتب على كلام قبله، وتفيد الجزاء -وهو الغالب- إذا كانت الجملة التي تحتويها في الغالب مسببة عما قبلها وترتبط به، فقد فصل في معناها وأوضح الفرق بين المعنيين.

مما سبق نخلص إلى أن آراء النحاة في أصل (إذن) ومعناها قد تعددت وتباينت، بعضهم يرى أنها حرف، وآخرون يرون أنها اسم، ظرف، ومنهم من يرى أنها تفيد الجواب والجزاء، وآخرون اشترطوا إفادة الجواب بعملها، وعند بعضهم الغالب فيها للجزاء.

المسألة الثانية: عمل إذن وشروطه:

روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مضمرة في: كي ولن وإذن وغير ذلك"⁽¹⁸⁾. وهذا يعني أن "إذن" عند الخليل لا تعمل وأن الفعل بعدها منصوب بأن سواء أكانت مظهرة أو مضمرة. قال سيويوه: "اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك إذن أجيئك وإذن آتيك، ومن ذلك أيضاً قولك إذن واللّه أجيئك، والقسم هاهنا بمنزلة في أرى إذا قلت أرى واللّه زيداً فاعلاً، ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن لأن إذن أشبهت أرى...، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فانك فيها بالخيار إن شئت عملتها كاعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، وذلك قولك زيداً حسبت أحاك وإن شئت ألغيت إذن كالثغائك حسبت إذا قلت زيد حسبت أخوك، فأما الاستعمال فقولك فاذن آتيك وإذن أكرمك، وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف، قال تعالى: (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً(76)) الإسراء، وسمعتنا بعض العرب قرأها فقال (وإذن لا يلبثوا)، وأما الالغاء فقولك فاذن لا أجيئك، وقال تعالى (فَإِذَا لَا يُوْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا (53)) النساء،⁽¹⁹⁾. يتضح لنا من قول سيويوه أن (إذن) تنصب الفعل المضارع بشرط: أن تكون مبتدأة، أي تنصدر الكلام، وأن

لا يفصل بينها والفعل فاصل إلا القسم، ، كما أنه جَوَزَ إعمالها إذا وقعت بين الفاء أو الواو، كما أوضح سبب إلغاء عملها قائلاً: "واعلم أن إذن اذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فانها ملغاة لا تنصب البتة كما لا تنصب أرى اذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيد ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهباً، فاذن لا تصل في ذا الموضع الى أن تنصب كما لا تصل "أرى" هنا الى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل وذلك قولك أنا إذن آتيتك، هي هاهنا بمنزلة "أرى" حيث لا تكون إلا ملغاة ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتني إذن آتت، لأن الفعل هاهنا معتمد على ما قبل إذن.⁽²⁰⁾ فهو يُرجع سبب أهملها وعدم عملها إلى اعتماد الفعل على ما قبلها، وربما اعتمد في ذلك على رأي الخليل.

تري الباحثة أن في قول الفراء: "وإذا رأيت في جواب إذن اللام فقد أضمرت لها (لأئن) أو يمينا أو (لو)" وقوله: "إذا رأيت بعد إذن اللام قبلها لو مقدره، نحو: (وما كان معه من إله إذن لذهب كل إله بما خلق)، و(وإذن لاتخذوك خليلاً) و (إذن لأذقناك) المؤمنين [91] التقدير: لو كان معه آلهة لذهب، ولو فعلت لاتخذوك خليلاً، ولو ركنت لأذقناك،⁽²¹⁾ إشارة إلى أن الناصب للفعل بعدها مضمّر مقدر، وقال المبرد: "أعلم أن إذن في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء لأنّها تعمل وتلغى كظننت ألا ترى أنك تقول ظننت زيدا قائماً وزيد ظننت قائم إذا أردت زيد قائم في ظني، وكذلك إذن إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل ألغيت ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل ظننت إذا قلت زيدا ظننت قائماً لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التّقديم والتّأخير لأنها لا تتصرف فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأه وذلك قولك إذا قال لك قائل أنا أكرمك قلت إذن أجزيك وكذلك إن قال انطلق زيد قلت إذن ينطلق عمرو ومثله قول الضبي:

(أرذد حمارك لا تنزع سويته... إذن يردّ وقيد العير مكروب)⁽²²⁾ البيت للضبي (فأزجر حمارك لا يرتع بروصتنا... إذا يردّ وقيد العير مكروب)⁽²³⁾ ف"إذن" عنده ناصبة للفعل المضارع إذا توفر فيها شرط الاعتماد عليها "التقدم"، وأن لا تقع بين عامل ومعمول فيه، و بين المقسم به والمقسم عليه، وقد جَوَزَ الفصل بالقسم بينها وما عملت فيه، كما يجوز عنده عملها إذا وقعت بعد واو أو فاء، فيقول: "والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك إن تأتني إذن آتتك لأنها داخله بين عامل ومعمول فيه وكذلك أنا إذن أكرمك وكذلك أن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه نحو قولك والله إذن لا أكرمك لأن الكلام معتمد على القسم فإن قدمتها كان الكلام معتمد عليها فكان القسم لغوا نحو إذن والله أضربك لأنك تريد إذن أضربك والله، فالذي تلغيه لا يكون مقدماً إنما يكون في أضعاف الكلام ألا ترى إنك لا تقول ظننت زيد منطلق لأنك إذا قدمت الظن قائماً تبني كلامك على الشك، وإمّا جاز أن تفصل بالقسم بين إذن وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها وأنها تستعمل وتلغى وتدخل للابتداء ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء _ وأعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك وذلك قولك إن تأتني آتتك وإذن أكرمك أن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جزمت، أما الجزم

فعلى العطف على آتِكَ وإِغَاءِ إِذْنَ وَالتَّصَبُّ عَلَى إِعْمَالِ إِذْنَ وَالرَّفْعِ عَلَى قَوْلِكَ وَأَنَا أَكْرَمَكَ ثُمَّ
أَدَخَلْتَ إِذْنَ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْفِعْلِ فَلَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي مَصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ {وَإِذْنَ لَا
يَلْبَثُوا خَلْفَكَ} الْفِعْلُ فِيهَا مَنْصُوبٌ بِإِذْنَ وَالتَّقْدِيرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْإِتِّصَالَ بِإِذْنَ وَإِنْ رَفَعَ فَعَلَى أَنْ الثَّانِي
مَحْمُولٌ عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا}، أَي فَهَمْ إِذْنَ كَذَلِكَ فَالْفَاءُ
وَالْوَاوُ يَصْلِحُ بَعْدَهُمَا هَذَا الْإِضْمَارَ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ مِنَ التَّقْدِيرِ وَإِنْ تَنَقَّطَعَ إِذْنَ بَعْدَهَا مِمَّا
قَبْلَهُمَا ثُمَّ يَدْخُلَانِ لِلْعَطْفِ بَعْدَ أَنْ عَمِلْتَ إِذْنَ وَتَظِيرَ ذَلِكَ قَوْلِكَ إِنْ تَعَطَّيْتُ أَشْكُرَكَ وَإِذْنَ أَدْعُو
اللَّهُ لَكَ كَأَنَّهُ قَالَ إِذْنَ أَدْعُو اللَّهُ لَكَ ثُمَّ عَطَفَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهَا كَلَامٌ
مَسْتَعْنٍ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ إِذْنَ أَكْرَمَكَ إِذَا أُخْبِرْتَ أَنَّكَ فِي حَالِ إِكْرَامٍ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لِلْحَالِ خَرَجَتْ
مِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ لِإِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ إِمَّا مَعْنَاهُنَّ مَا لَمْ يَفْعَ فَهَذِهِ حَالٌ إِذْنَ إِلَى أَنْ نَفْرُدَ بَابًا
لِمَسَائِلِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ (24)

يقول ابن مالك: "وينصب غالبا بإذن مصدره إن وليها أو ولي قسمها وليها، ولم يكن حالا،
وليست أن مضمرة بعدها خلافا للخليل. وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختيارا، وقد يرد
ذلك مع غيرها اضطرارا. ومعناها الجزاء والجواب، وربما نصب بها بعد عطف أو ذي خبر. ولا
تلزِمُ صدر الجواب، بل قد تأتي وسطا وآخرنا نحو: أنا أفعل إذن، ولا تختص بالأفعال، فكان حقها
ألا تعمل، ولكنهم شبهوها بأن لغلبة استقبال الفعل بعدها، ولأنها تخرج الفعل عما كان عليه
إلى جعله جوابا، كما تخرج أن الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، فحملت، على أن
فانصبت المضارع وإن لم تختص به، كما عملت ما عمل ليس وإن لم تختص بالأسماء. هذا مذهب
أكثر النحويين". (25) فهي عند ابن مالك ناصبة للمضارع خلافا للخليل، و ما رواه عنه ابو عبيدة
بأن ليس فيه نص على أنها ناصبة للمضارع لجواز تركيبها من (إذ) و(أن)، فقال: "وما عزاه إلى
الخليل من أن الفعل بعد إذن منصوب بأن مضمرة إنما مستنده فيه قول السيرافي في أول شرح
الكتاب: "روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة
في: كي ولن وإذن وغير ذلك". وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد إذن عند الخليل
بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة مع "إذ" التي للتعليل، و"أن" محذوفا همزتها بعد النقل، على
نحو ما يراه في انتصابه بعد لن، والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن إذن غير مركبة
وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة، لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد إذن في تأويل مبتدأ
لازم حذف خبره، أو إذن قبله ليست حرفا بل ظرفا مخبرا به عن المبتدأ، وأصلها إذا فقطعت عن
الإضافة و عوض عنها التووين، وكلاهما في غاية من التكلف، والقول بأن إذن مركبة من (إذ وأن)
أسهل منه" (26)، كذلك اشترط للنصب بها أن تنصدر، كما أنه أجاز النصب بها بعد القسم ولم
يكن حالا، وبعد العطف، وبعد الاسم الذي يعتمد على قبله، كما أنه رأى رأي كثير من النحويين
في أنها تأتي وسطا وآخر، وأنها ولا تختص بالأفعال، ويرى ابن هشام أنها تعمل النصب في الفعل
المضارع فيقول: "وعلى البساطة فالصحيح أنَّها الناصبة لا أن مضمرة بعدها... عملها هو نصب
المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية يُقال آتيتك فتقول
إذن أكرمك ولو قلت أنا إذن قلت أكرمك بالرفع لقوات التصدير فأما قول حسان:

لا تتركني فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطيرا (27)، فمؤول على حذف خبر إن أي إني لا أقدر على ذلك ثم استأنف ما بعده وكو قلت إذن يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا (28) وشرط عملها عنده: أن تتصدر، وان لا يفصل بينها والفعل فاصل إلا القسم أو لا الناهية، و إذا فقد شرط منها لاتعمل وأن ما جاء من الشعر فإنه مؤول محذوف قبلها.

يقول ابو حيان: "وتلى (إذن) الجملة الاسمية يقول: أزورك فتقول: إذن أنا مكرم لك، وتتوسط بين المبتدأ وخبره نحو: أنا إذن مكرم لك، وبين معمول الناسخ وخبره نحو، قوله تعالى: «إنكم إذا مثلهم» النساء، ولـ(إذن) أحوال مع المضارع التقديم والتوسط والتأخير؛ فإن تأخرت عن المضارع فلا عمل لها نحو: أكرمك إذن، وإن تقدمت والمضارع حال فلا عمل لها فيه، أو مستقبل وليها، فالمشهور من لسان العرب النصب في المضارع، وحكى عيسى بن عمر: أن بعض العرب يلغيها، وقيل نقله في ذلك البصريون، وأحمد بن يحيى على ندور هذه اللغة، ولم يجز ذلك الكسائي، ولا الفراء، ولا غيرهما ممن وافقهما، وزعم ابن طاهر أن ما رواه عيسى من الرفع إنما جاز ذلك فيه، لأنه فعل حال لا مستقبل، وإن توسطت ولم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقاراً لا بد منه، وذلك بأن يتقدمها حرف عطف، وكان ما بعدها معطوفاً على ماله محل من الإعراب، فلا عمل لها نحو: زيد يقوم، وإذن يكرمك إذا جعلته معطوفاً على الخبر، وإن تزرنى أزرک، وإذن أحسن إليك إذا جعلته معطوفاً على الجزاء، أو على ما ليس له محل من الإعراب، كعطفك من المسألتين على المبتدأ والخبر، وعلى الشرط وجوابه جاز أن تعمل، وألا تعمل، والأكثر ألا تعمل، قال تعالى: «فإذا لا يؤتون الناس نقيرا (53)» النساء. «وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا (76)» الإسراء. (29)، وضح ابو حيان كل أحوال "إذن" حيث تليها الجملة الاسمية وتتعدد مواقعها فتتوسط بين المبتدأ وخبره، وبين معمول الناسخ وخبره، كما أنها مع المضارع قد تتقدم وتتوسط وتتأخر، كذلك حدد شروط عملها ونصبها للمضارع بأن تتقدم، ويدل الفعل على الاستقبال، وهو في ذلك يتفق مع الكسائي والفراء والمشهور من لسان العرب، خلافاً للبصريين وعيسى بن عمر وابن طاهر. أما إن توسطت وتقدمها حرف عطف، وكان ما بعدها معطوفاً على ما ليس له محل من الإعراب، بأن عطف على المبتدأ والخبر، وعلى الشرط وجوابه جاز نصبها للمضارع وعدم النصب، ويرى الأكثر ألا تعمل بدليل ما جاء في القرآن. وقد لخص لنا آراء النحاة البصريين والكوفيين في ذلك قائلاً: "وقال بعض أصحابنا: إذا عطف على الجملة المتقدمة عملت، وصار لها حكمها إذا ابتدئت، وإن افتقر كافتقار الشرط إلى جزائه، أو القسم إلى جوابه تعين أن يكون ما يليها جواباً فلم تعمل نحو: إن تزرنى إذن أكرمك ونحو: والله إذن لأكرمك، وكافتقار الخبر إلى المخبر عنه، فمذهب البصريين أنه لا يجوز الأعمال نحو: زيد إذن يكرمك، كما إذا توسط بين الشرط، والقسم، وجوابهما، وفصل الكوفيون فقالوا: إن وقع بين مبتدأ وخبر نحو: زيد إذن يكرمك، فهشام يجيز النصب والرفع، وبعد اسم إن، فأجاز الكسائي، والفراء ذينك نحو: إن عبد الله إذن يزورك بالرفع والنصب، أو بعد اسم أن" (30)، فمذهب البصريين أنه لا يجوز أعمالها إذا عطف على الجملة المتقدمة وتعين أن يكون ما يليها جواباً أو جزاءً أو مخبراً عنه، أي افتقر كافتقار الشرط إلى جزائه، أو القسم إلى جوابه أو الخبر إلى المخبر عنه،

أما الكوفيين فقد أوضحوا أن ابن هشام يجيز النصب والرفع إذا توسطت بين المبتدأ والخبر، كذلك أجازته الكسائي، والفراء، أو بعد اسم أن، كما أنه أوضح رأي البصريين والكوفيين في ما ورد من القرآن والشعر على ذلك، قائلاً: «ومورد السماع قوله: إني إذن أهلك أو أطيرا، فتأوله البصريون، وبنى عليه الكوفيون المسائل»⁽³¹⁾، كذلك وضح لنا المواضع التي يجوز فيها الفصل بينها ومنصوبها، وأورد آراء النحاة في ذلك قائلاً: «ولا يجوز الفصل بين (إذن) ومنصوبها إلا إذا كان القسم محذوف الجواب، وبلا النافية نحو، قول حسان:

(إِذَا وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ *** تُشِيبُ الْبَطْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ)⁽³²⁾

وقوله تعالى: «فإِذَا لَا يَأْتُونَكَ بِمَوْعِدَةٍ يَبَدِّلُونَ أَعْيُنًا مَبْذُورَةً»⁽³³⁾، في قراءة من نصب، وأجاز ابن طاهر، وابن بابشاذ، الفصل بينهما بالدعاء والنداء نحو: إذن يا زيد أحسن إليك، وإذن يغفر الله لك يدخلك الجنة، وبعض النحويين بالظرف، وإليه ذهب ابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبيدي، والصحيح أن ذلك لا يجوز. وذهب الكسائي، والفراء، وهشام، إلى جواز الفصل بين (إذن) والفعل معمول الفعل نحو: إذن زيداً أكرم، وإذن فيك أرغب، وأجازوا في المضارع الرفع، واختاره الفراء، وهشام، والنصب واختاره الكسائي، ولو قدمت معمول الفعل على (إذن) نحو: زيداً إذن أكرم، جاز ذلك عند الكسائي، والفراء، إلا أن الفراء يبطل عملها، والكسائي يجيز الإبطال والإعمال، ولا نص عند البصريين أحفظه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع⁽³³⁾. نجده قد جَوَزَ الفصل بينها ومنصوبها بالقسم الذي حذف جوابه، وبلا النافية، كما لا يجوز عنده الفصل بالظرف، كما أنه أشار إلى آراء النحاة في الفصل بمعمول الفعل وتقديمه عليها ولعله في تقديم معمول الفعل عليها يرجح رأي البصريين بإبطال عملها، كما يرى رأي الفراء بأنها إذا دخلت على الفعل الماضي المصحوب باللام فإنه يكون جواب قسم مقدر قبلها «وإذا أتى بعد (إذن) الماضي مصحوباً باللام نحو: قوله تعالى: «إِذَا لَأَذْقَنَّكَ»، الإسراء، فالذي يظهر أن ذلك الفعل جواب قسم مقدر قبل (إذن)، فلذلك دخلت اللام على الماضي⁽³⁴⁾.

أضاف السيوطي بعض آراء النحاة في عملها، على ما ذكره أبو حيان، قائلاً: «وذهب أبو عليّ عمر بن عبد المجيد الرندي إلى أنّها مركبة من (إذا) و (أن) لِأَنَّهَا تُعْطِي مَا تُعْطِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَتُعْطِي الرُّبُطَ كِذَا وَالتَّصْبِ كَأَنَّ ثُمَّ حذفت همزة أن ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين وعلى الأول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين لِأَنَّهَا تَقْلِبُهُ إِلَى الإِسْتِقْبَالِ وَقَالَ: الرَّجَاحُ وَالْفَارِسِيُّ النَّاصِبُ أَنَّ مضمرة بعدها لا هي لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ إِذْ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلِ الإِبْتِدَائِيَّةِ نَحْوُ إِذْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَأْتِيكَ وَتَلِيهَا الأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ الفِعْلِ، ولنصبها المصارع ثلاثة شُرُوط، أحدها: كونه مُسْتَقْبَلًا فَلَوْ قِيلَ لَكَ أَحْبَبْتُ فَقُلْتُ إِذْنُ أَظُنُّكَ صَادِقًا رَفَعْتُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَمِنْ شَأْنِ النَّاصِبِ أَنْ يَخْلَصَ المصارع للاستقبال، تَأْنِيهَا: أَنْ يَلِيهَا فَيَجِبُ الرُّفْعُ فِي نَحْوِ إِذْنِ زَيْدٍ يَكْرَمُكَ لِلْفَصْلِ وَيَخْتَفِرُ المُفْصَلُ بِالقسم وبلا النافية خَاصَّةً لِأَنَّ القسَمَ تَأْكِيدٌ لِرِبْطِ إِذْنِ وَ(لَا) لَمْ يَعْتَدَ بِهَا فَاصِلَةً فِي أَنْ فَكَدَّ فِي إِذْنٍ قَالَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ:

(إِذَا وَاللَّهِ نَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ *** تُشِيبُ الْبَطْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ)⁽³⁵⁾

وَجَوْزَ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ بَابِشَادٍ الْفُضْلَ بَيْنَهُمَا بِالنِّدَاءِ وَالِدُّعَاءِ نَحْوَ إِذْنَ يَا زَيْدَ أَحْسَنَ إِلَيْكَ وَإِذْنَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِسَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ نَصًّا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ شَرَطُوا التَّصْدِيرَ، وَأَجَازَ ابْنَ عُصْفُورٍ وَالْأَبْدِيَّ الْفُضْلَ بِالظَّرْفِ نَحْوَ إِذْنَ عَدَا أكرمَكَ وَأَجَازَ الْكَسَائِيَّ وَابْنَ هِشَامَ وَالْفَرَاءَ الْفُضْلَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ وَالِاخْتِيَارَ عِنْدَ الْكَسَائِيَّ حِينَئِذٍ النَّصْبَ وَعِنْدَ هِشَامَ الرَّفْعَ نَحْوَ إِذْنَ فِيكَ أَرغبَ وَأَرغبَ وَإِذْنَ صَاحِبِكَ أَكْرِمَ وَأَكْرِمَ فَلَوْ قَدِمْتَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ عَلَى إِذْنَ نَحْوَ زَيْدَا إِذْنَ أَكْرِمَ فَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ يَبْطُلُ عَمَلُهَا وَأَجَازَ الْكَسَائِيَّ إِذْ ذَاكَ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَلَا نَصَّ أَحْفَظُهُ عَنِ الْبَصْرِيِّينَ فِي ذَلِكَ وَمَقْتَضِي اشْتِرَاطِهِمُ التَّصْدِيرَ فِي عَمَلِهَا أَلَّا تَعْمَلَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَصْدَرَةٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ تَعْمَلُ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَصِدْرَ لِفِظًا فَهِيَ مَصْدَرَةٌ فِي النَّيَّةِ لِأَنَّ النَّيَّةَ بِالْمَفْعُولِ التَّأخِيرِ تَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرَةٌ فَلَا تَنْصَبُ مُتَّخِرَةً نَحْوَ أكرمَكَ إِذْنَ بِلَا خِلافٍ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُنْصُوبَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى نَاصِبِهِ⁽³⁶⁾، أَغْلَبَ النُّحَاةَ نَاصِبَةٌ عِنْدَهُمْ بِالشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ، الِاسْتِقْبَالَ: وَفِيهِ يَرَى الزَّجَاجُ وَالْفَارِسِيُّ أَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ النَّصْبَ لِدُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ، كَمَا تَلِيهَا الْأَسْمَاءُ مَبْنِيَّةٌ، وَأَنْ يَلِيهَا الْفِعْلُ: وَقَدْ جَوَّزَ السِّيَوطِيُّ نَصْبَهَا الْمُضَارِعَ مَعَ الْفِصْلِ بِالْقِسْمِ وَلَا النَّافِيَةَ، وَعِنْدَ ابْنِ بَابِشَادٍ الْفُضْلَ بَيْنَهُمَا بِالنِّدَاءِ وَالِدُّعَاءِ وَقَدْ رَبطَ أَبُو حَيَّانَ ذَلِكَ بِالسَّمَاعِ مِنَ الْعَرَبِ، وَعِنْدَ ابْنِ عُصْفُورٍ وَالْأَبْدِيِّ الْفُضْلَ بِالظَّرْفِ، وَعِنْدَ الْكَسَائِيَّ وَابْنَ هِشَامَ وَالْفَرَاءَ الْفِصْلَ مَعْمُولَ الْفِعْلِ مَعَ تَفْضِيلِ الْكَسَائِيَّ النَّصْبَ وَهِشَامَ الرَّفْعَ، أَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْفِعْلِ عَلَيْهَا فَلَا تَعْمَلُ عِنْدَ الْفَرَاءِ وَعِنْدَ الْكَسَائِيَّ جَائِزٌ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ عِنْدَ الْفَرَاءِ لِأَنَّ التَّصْدِيرَ شَرَطٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَهُوَ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ فِي عَمَلِهَا، وَجَوَّزَ عَمَلُهَا عِنْدَ الْكَسَائِيَّ لِأَنَّهَا مَصْدَرَةٌ فِي النَّيَّةِ أَيْ نِيَّةِ الْمَفْعُولِ التَّأخِيرِ أَمَّا إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ أَوْ الْقِسْمِ وَجَوَابِهِ امْتِنَعَ النَّصْبُ، وَأَجَازَ هِشَامَ النَّصْبَ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ وَأَجَازَهُ الْكَسَائِيَّ بَعْدَ اسْمٍ إِنْ وَ اسْمٌ كَانَ وَوَأَفَقَهُ الْفَرَاءُ فِي إِنْ، وَقَاسَ أَبُو حَيَّانَ جَوَّازَ النَّصْبِ عِنْدَ الْكَسَائِيَّ بِأَنَّهَا إِذَا وَلِيَتْ عَاطِفًا فَإِنَّهَا تَلْغِي عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَشَوَاهِدُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ "وَأَمَّا الْمُتَوَسِّطَةُ فَإِنَّهُ أَفْتَقَرَ مَا بَعْدَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا افْتِقَارَ الشَّرْطِ لِحِزَائِهِ نَحْوَ إِنْ تَزْرِنِي إِذْنَ أكرمَكَ أَوْ الْقِسْمِ لِحِزَائِهِ نَحْوُ:

(لَيْنَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ مِمِّثْلَهَا ... وَأَمَكْنِي مِنْهَا إِذْنَ لَا أَقِيلُهَا) (73).

أَوْ الْخَبَرَ لِلْمَخْبَرِ عَنْهُ نَحْوَ زَيْدٍ إِذْنَ يَكْرِمُكَ امْتِنَعَ النَّصْبُ فِي الصُّورِ كُلِّهَا وَفِي الْأَخِيرَةِ خِلافَ فَاجَّازَ هِشَامَ النَّصْبَ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ كَالْمَثَلِ وَأَجَازَهُ الْكَسَائِيَّ بَعْدَ اسْمٍ إِنْ نَحْوُ: (إِي إِذْنَ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا ...) (83).

وَبَعْدَ اسْمٍ كَانَ نَحْوَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذْنَ يَكْرِمُكَ وَوَأَفَقَ الْفَرَاءَ الْكَسَائِيَّ فِي إِنْ وَخَالَفَهُ فِي كَانَ فَأَوْجَبَ الرَّفْعَ وَنَصَّ الْفَرَاءُ عَلَى تَعْيِينِ الرَّفْعِ بَعْدَ ظَنْ نَحْوَ ظَنَنْتُ زَيْدَا إِذْنَ يَكْرِمُكَ قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَقِيَاسَ قَوْلِ الْكَسَائِيَّ جَوَّازَ النَّصْبِ أَيْضًا وَإِنْ وَلِيَتْ عَاطِفًا قَلَّ النَّصْبُ وَالْأَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ الْغَاوِهَا قَالَ تَعَالَى: {وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا} [الْإِسْرَاءُ: 76] {فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا} [النِّسَاءُ: 53] ، وَقُرِئَ شَاذًا {لَا يَلْبُثُوا} و {لَا يُؤْتُوا} فَمَنْ أَلْغَى رَاعِي تَقَدَّمَ حَرْفُ الْعَطْفِ وَمَنْ أَعْمَلَ رَاعِي كَوْنَ مَا بَعْدَ الْعَاطِفِ جَمَلَةً مُسْتَأْنَفَةً وَإِلْغَاءَ (إِذْنَ) مَعَ اجْتِمَاعِ الشُّرُوطِ لَعَنَةَ لِبَعْضِ الْعَرَبِ حَكَاهَا

عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بِالْقُبُولِ وَوَأَفَقَهُمْ تَعَلَّبَ وَخَالَفَ سَائِرَ الْكُوفِيِّينَ فَلَمْ يَجْزِ أَحَدٌ مِنْهُمْ الرَّفْعَ بَعْدَهَا. قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَرَوَايَةَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ حَفِظَ حَجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ إِلَّا أَنَّهَا لُغَةٌ نَادِرَةٌ جَدًّا وَلَدَلِكِ أَنْكَرَهَا الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ عَلَى اتِّسَاعِ حِفْظِهِمَا وَأَخَذَهُمَا بِالشَّاذِّ وَالْقَلِيلِ»⁽³⁹⁾، فقد جمع لنا السيوطي آراء النحاة في عملها النصب، والشروط التي يجب توفرها لذلك، فإنهم يكادون أن يُجمعوا على شروط عملها.

أضاف عباس حسن لما ذكره النحاة قبله شرطاً رابعاً، وهو: دلالتها على جواب حقيقي بعدها، أو ما هو بمنزلة الجواب.⁽⁴⁰⁾

ثالثاً: الرسم الكتابي لـ(إذن):

إن المتتبع الرسم الكتابي لـ(إذن) يجده أحياناً يكتب بالنون وأحياناً أخرى بالألف وقد اختلف النحويون في هذا لاختلافهم في الوُوقِفِ عَلَيْهَا، يقول ابن عصفور: "اختلف النحويون في صورة «إذن» في الخط. فمذهب المازني أنها تكتب بالألف، ومذهب أكثر النحويين أنها تكتب بالنون. والفراء يفضل فيقول: لا يخلو أن تكون ملغاة أو معملة. فإن كانت ملغاة كتبت بالألف لأنها قد ضعفت، وإن كانت معملة كتبت بالنون، لأنها قد قويت. والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين: أحدهما أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون. وأيضاً فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقا بينها وبين «إذا».»⁽⁴¹⁾ يقول ابن هشام: "الخلافاً في لفظها عند الوُوقِفِ عَلَيْهَا وَالصَّحِيحُ أَنْ نُونَهَا تَبْدُلُ أَلْفًا تَشْبِيهَا لَهَا بِتَنْوِينِ الْمَنْصُوبِ وَقِيلَ يُوقَفُ بِالنُّونِ لِأَنَّهَا كُنُونٌ لِنِ وَإِنْ رُوِيَ عَنِ الْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرِدِ وَيَنْبَغِي عَلَى الْخِلَافِ فِي الْوُوقِفِ عَلَيْهَا خِلَافٌ فِي كِتَابَتِهَا فَالْجَمْهُورُ يَكْتُبُونَهَا بِالْأَلْفِ وَكَذَا رَسَمَتْ فِي الْمَصَاحِفِ وَالْمَازِنِيُّ وَالْمَبْرِدُ بِالنُّونِ وَعَنِ الْفَرَاءِ إِنْ عَمِلَتْ كَتَبَتْ بِالْأَلْفِ وَإِلَّا كَتَبَتْ بِالنُّونِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِذَا وَتَبَعَهُ ابْنُ خُرُوفٍ،⁽⁴²⁾ فَقَدْ نَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيَّ لِلْمَازِنِيِّ كِتَابَتَهَا بِالنُّونِ خِلَافاً لِمَا نَسَبَ لَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ. إِمَّا الْفَرَاءُ وَابْنُ خُرُوفٍ فَيُرِيَانِ أَنَّ رَسْمَهَا الْكِتَابِيَّ بِالنُّونِ أَوْ الْأَلْفِ مَرْتَبِطٌ بِكُونِهَا عَامِلَةٌ وَغَيْرُ عَامِلَةٍ، وَذَكَرَ الْمَرَادِي هَذَا الْاِخْتِلَافَ قَائِلاً: اِخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ أَيْضاً، فِي رَسْمِهَا، عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا تَكْتُبُ بِالْأَلْفِ. قِيلَ: وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَكَذَلِكَ رَسَمَتْ فِي الْمَصْحَفِ. وَنَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْمَازِنِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَرَى الْوُقُوفَ عَلَيْهَا بِالنُّونِ، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْتُبَهَا بِالْأَلْفِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَكْتُبُ بِالنُّونِ. قِيلَ: وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَبْرِدُ وَالْأَكْثَرُونَ. وَعَنِ الْمَبْرِدِ: أَشْتَهَى أَنْ أَكُوِيَ يَدٌ مِنْ يَكْتُبُ إِذْنَ بِالْأَلْفِ، لِأَنَّهَا مِثْلُ أَنْ وَلَنْ وَلَا يَدْخُلُ التَّنْوِينُ فِي الْحُرُوفِ، وَالثَّلَاثُ: التَّفْصِيلُ، فَإِنْ أُلْغِيَتْ كَتَبَتْ بِالْأَلْفِ، لَضَعْفِهَا، وَإِنْ عَمِلَتْ كَتَبَتْ بِالنُّونِ.⁽⁴³⁾ أما المالقي فيرى: أن "علته من كتبها بالألف في الحالتين - أي من الوُوقِفِ وَالْوُوقِفِ - شَبَّهَهَا بِالأَسْمَاءِ الْمَنْقُوصَةِ، لَكُونِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ بِهَا، فَصَارَتْ كَالْتَّنْوِينِ فِي مِثْلِ "دَمًا وَيَدًا" فِي حَالِ النَّصْبِ وَ عَلَتْهُ مِنْ كِتَابَتِهَا بِالنُّونِ فِي الْحَالَتَيْنِ - مِنْ الْوُوقِفِ وَالْوُوقِفِ - أَنَّهَا حَرْفٌ، وَنُونُهَا أَصْلِيَّةٌ، فَهِيَ كـ"أَنْ، وَعَنْ، وَلَنْ"⁽⁴⁴⁾. فهو يرى كتابتها بالنون حين وصلها في الكلام كالحروف التي مثلها وعند الوقف عليها تكتب بالألف، فيقول: "وَالَّذِي عِنْدِي فِيهَا: الْاِخْتِيَارُ أَنْ يَنْظُرَ: فَإِنْ وُصِلَتْ فِي

الكلام كُتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحُرُوف؛ لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لاشتقاق لها، وإذا وقف عليها كُتبت بالألف؛ لأنها إذ ذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وأنها لاتعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً⁽⁴⁵⁾. يقول عباس حسن "وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القدامة يكتبونها ثلاثية مختومة بالنون هكذا: "إذن" سواء أكانت عاملة أم مهملة. أما خاصة المحدثين فيكتبون العاملة ثلاثية مختومة بالنون، والمهملة مختومة بالألف، لا بالنون؛ للفرقة بين النوعين⁽⁴⁶⁾.
 نقف مما ذكر بشأن رسم (إذن) بالنون أو بالتنوين، والوقف عليها على ثلاثة آراء للنحاة، الرأي الأول: وهو كتابتها بالألف عند الوقف عليها، وقد نسب ابن عصفور والمرادي هذا الرأي إلى المازني وتبعه ابن هشام في هذا الرأي وحجته أنها رسمت في المصاحف بالألف وأن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب. الرأي الثاني: وهو كتابتها بالنون، وقد قال به المبرد ونسبه ابن هشام للمازني وقد تبعهم فيه، وحجتهم أن النون فيها أصلية كنون (عن) و (من) و (أن) لا تنون، وأن ما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وكذلك للفرق بينها و"إذا". الرأي الثالث: أنها إذا أُلغيت عن العمل كُتبت بالألف؛ لضعفها وللفرق بينها و"إذا"، وإذا أعملت ونصبت الفعل بعدها كُتبت بالنون؛ لقونها. وهو رأي الفراء وتبعه ابن خروف. الرأي الرابع: أنها إن وصلت في الكلام كُتبت بالنون، عملت أم لم تعمل، كسائر الحروف، وإذا وقف عليها كُتبت بالألف؛ لأنها إذ ذاك مشبهةٌ بالأسماء المنقوصة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وأنها لا تعمل في الوقف مطلقاً، وهو رأي المالقي.

الخاتمة:

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج، أهمها:

- تعددت آراء النحاة وتباينت في أصل (إذن) فبعضهم يرى أنها حرف مركب من "إذ، أن"، وبعضهم يرى أنها كلمة واحدة "بسيطة"، ثلاثية الحروف الهجائية، وآخرون يرون أنها اسم، ظرف. تفيد "إذن" الجواب والجزاء عند بعض النحاة، وبعضهم يرى أنها تفيد الجواب إن كانت عاملة، وآخرون يرون أن معناها الجواب والجزاء ولا يصحب إلا جملة هي جواب شرط مذكور.
- تأتي "إذن" مع المضارع وقد تتقدم وتتوسط وتتأخر.
- عدّها أكثر النحاة من نواصب الفعل المضارع بثلاثة شروط: أن تنصدر الكلام، أن يدل الفعل على الاستقبال، أن لا يفصل بينها والفعل فاصل إلا القسم أو لا الناهية، ويجوز بعضهم الفصل بالظرف، وبعضهم يجوز الفصل بمعمول الفعل، وآخرون يجوزوا الفصل بالنداء والدعاء، وبعضهم يرى الناصب له "أن" سواء أكانت مظهرة أو مضمرة، وبعضهم ربط عملها بدلالاتها على جواب حقيقي بعدها، أو ما هو بمنزلة الجواب.
- ترسم (إذن) بـ"الألف" عند الوقف عليها، و حجة من قال بهذا أنها رسمت في المصاحف بالألف، ولأنها مشبهة بالأسماء المنقوصة في عدد حروفها، وآخرون يشترط

- كتابتها بالألف إذا أُلغيت عن العمل وحجتهم؛ لضعفها وللتفريق بينها و"إذا".
ترسم بالنون، وحجة من قال به أن النونَ فيها أصليَّةٌ كنونِ (عَنْ) و(مَنْ) و(أَنْ) لا تنون، وَأَنْ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ يُكْتَبُ عَلَى صَوْرَتِهِ، وَكَذَلِكَ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَهَا وَ"إِذَا"،
- يشترط بعض النحاة في كتابتها بالنون إذا كانت ناصبة للفعل المضارع. ، ويرى آخرون أنها إنْ وُصِلَتْ فِي الْكَلَامِ كُتِبَتْ بِالنُّونِ، عَمِلَتْ أَمْ لَمْ تَعْمَلْ، كَسَائِرِ الْحُرُوفِ.
- توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات النحوية في حروف المعاني العاملة لتوضيح دلالاتها وأحكام عملها فيما بعدها.

الهوامش:

- (1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج1، ص481.
- (2) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، لقاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ج4، ص1650.
- (3) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، الفراء (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الطبعة: الأولى، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت)، ج1، ص274.
- (4) أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فراهود، الطبعة: الأولى، (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م، ص211.
- (5) أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سبق ذكره، ج4، ص1651.
- (6) أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بكرات، (دن ط)، بالقاهرة دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م، ج4، ص19.
- (7) كثير عزة بن عبد الرحمن بن الأسود بن مليح (ت723)، الديوان، جمعه وشرحه: عباس حسن، 1971م، ص19.
- (8) أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، (ت ٢٣١هـ) الحماسة، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار المعارف، (د.ت)، ص41.
- (9) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م، ص30.
- (10) أبوحيان، ارتشاف الضرب، مرجع سبق ذكره، ج4، ص1650.
- (11) أبوحيان، ارتشاف الضرب، المرجع السابق، ج4، ص1656.
- (12) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ص362.
- (13) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ن.ط)، مصر، المكتبة التوفيقية (د.ت)، ج2 ص373.

- (14) محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي رضي نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (دن.ط)، لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية، ج2، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ج2، ص235.
- (15) عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، النحو الوافي، الطبعة الخامسة عشرة، دار المعارف، (د.ت)، ج4 ص276 .
- (16) عباس حسن النحو الوافي المرجع السابق، ج4 ص308-310.
- (17) عباس حسن النحو الوافي، المرجع السابق، ج4 ص309.
- (18) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، (لبنان- بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨ م) ، ج3 ص202.
- (91) سيبويه، الكتاب، مرجع سبق ذكره، ج1، ص481.
- (20) سيبويه، الكتاب، المرجع السابق، ج1، ص481.
- (21) الفراء، معاني القرآن، مرجع سبق ذكره، ج1، ص274.
- (22) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لبنان - بيروت، عالم الكتب، (د.ت) ، ج2، ص10.
- (23) لمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت ١٦٨ هـ)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، القاهرة - دار المعارف، (د.ت)، ص34.
- (24) المبرد، المقتضب، مرجع سبق ذكره، ج2، ص11، 12، 13.
- (25) ابن مالك، التسهيل، مرجع سبق ذكره، ج4، ص19.
- (26) ابن مالك، التسهيل، المرجع السابق، ج4، ص19.
- (27) أبو الوليد حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، (المتوفى: 54 هـ)، الديوان، تحقيق وتعليق: وليد عرفات، الطبعة الأولى، دار صادر للنشر، (2006م)، ص58.
- (28) ابن هشام ، مغني اللبيب، مرجع سبق ذكره، ص30، 31.
- (29) أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سبق ذكره، ج4، ص1651.
- (30) أبو حيان، ارتشاف الضرب، المرجع السابق، ج4، ص1652.
- (31) أبو حيان، ارتشاف الضرب، المرجع السابق، ج4، ص1653.
- (32) حسان، الديوان، مرجع سبق ذكره، ص21.
- (33) أبو حيان، ارتشاف الضرب، مرجع سبق ذكره، ج4، ص1654.
- (34) أبو حيان، ارتشاف الضرب، المرجع السابق، ج4، ص1655.
- (35) حسان، الديوان، مرجع سبق ذكره، ص21.
- (36) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سبق ذكره، ج2 ص374.

- (37) كثير، الديوان، مرجع سبق ذكره، ص19.
- (38) حسان، الديوان ، مرجع سبق ذكره، ص78.
- (39) السيوطي،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سبق ذكره، ج 2 ص375.
- (40) عباس حسن، النحو الوافي، مرجع سبق ذكره، ج 4 ص308.
- (14) (ابن عصفور،) أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي ، شرح الجمل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشغار، إشراف اميل بديع يعقوب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان(د.ت)، ص279.
- (42) ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سبق ذكره، ص31.
- (43) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سبق ذكره، ص366.
- (44) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني - تحقيق أحمد الخراط - دار القلم/دمشق، (د.ت)، ص155.
- (54) المالقي، رصف المباني، مرجع سبق ذكره، ص156.
- (46) عباس حسن الوافي في النحو، مرجع سبق ذكره، ص31.